

Distr.: General
1 April 2021
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الرابعة والخمسون

فيينا، 29 حزيران/يونيه - 16 تموز/يوليه 2021

حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية وسير عمل سجل الشفافية

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- قررت⁽¹⁾ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، في دورتها الثالثة عشرة، المعقودة عام 1980، أن تنظر، أثناء كل دورة من دوراتها، في حالة الاتفاقيات التي كانت ثمره الأعمال التي اضطلعت بها.
- 2- وتبين هذه المذكرة حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة عن أعمال اللجنة. وهي تبين أيضاً حالة اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958)،⁽²⁾ التي تعد وثيقة الصلة بأعمال اللجنة في ميدان التحكيم التجاري الدولي، وإن كانت قد اعتمدت قبل إنشاء اللجنة.
- 3- وتحظى أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأونسيترال بهدف التشجيع على استخدام نصوصها واعتمادها بالأولوية لدى اللجنة عملاً بقرار اتخذ في دورتها العشرين (في عام 1987).⁽³⁾ وترصد الأمانة حالات اعتماد القوانين النموذجية والاتفاقيات. كما تقوم الأمانة بجمع وتعميم المعلومات عن قرارات المحاكم وهيئات التحكيم التي تفسر الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة من أعمال اللجنة عبر قاعدة بيانات "كلاوت".⁽⁴⁾
- 4- وتشير هذه المذكرة إلى التغييرات التي حدثت منذ 1 نيسان/أبريل 2020، أي منذ صدور التقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة (A/CN.9/1020). والمعلومات الواردة فيها هي معلومات سارية حتى 1 نيسان/أبريل 2021. ويمكن الحصول على معلومات رسمية عن حالة المعاهدات المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، بما فيها المعلومات المتصلة بحالتها السابقة، بالاطلاع على مجموعة معاهدات الأمم المتحدة للامم المتحدة، <http://treaties.un.org>، وتستند المعلومات بشأن المعاهدات الواردة في هذه المذكرة وعلى موقع الأونسيترال

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم 17 (A/35/17)، الفقرة 163.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 330, No. 4739, p. 3.

(3) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم 17 (A/42/17)، الفقرة 335.

(4) السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)، على الرابط: https://uncitral.un.org/ar/case_law.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar>) إلى تلك المعلومات الرسمية. واشتملت التقارير السنوية السابقة من هذه السلسلة على جداول تبين الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات، وقوائم بالدول التي سنت قوانين الأونسيترال النموذجية. وتنادي للتكرار، فإن هذه المعلومات متاحة الآن على موقع الأونسيترال الشبكي. ولعل القراء يودون أيضا الاتصال بقسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة (الهاتف: 963-5047 (+1-212)؛ الفاكس: 963-3693 (+1-212)؛ البريد الإلكتروني: treaty@un.org). وتُحدَّث المعلومات عن حالة القوانين النموذجية على الموقع الشبكي كلما أُحييت الأمانة علما باشتراع قانون جديد.

ثانياً - حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية

5- تتناول هذه المنكرة النصوص التالية، وتتضمن، مثلما سبقت الإشارة إليه، الإجراءات التعاقدية الجديدة (عبارة "إجراء" مستخدمة بمعنى عام للإشارة إلى إيداع صك تصديق، أو موافقة أو قبول أو انضمام أو توقيع بخصوص معاهدة ما، أو إلى مشاركة في معاهدة ما نتيجة إجراء بشأن معاهدة ذات صلة، أو إلى سحب إعلان أو تحفظ أو تعديل أي منهما) وحالات اشتراع القوانين النموذجية، استنادا إلى المعلومات الواردة منذ التقرير الأخير.

(أ) في مجال بيع البضائع

6- توفر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع) وغيرها من نصوص الأونسيترال ذات الصلة إطارا قانونيا منصفاً ومحياداً وعصرياً لإبرام وأداء عقود البيع الدولي للبضائع وما يتصل بها من معاملات. وهي تزيد بذلك من إمكانية التنبؤ القانوني وتخفيض تكاليف المعاملات. ونظمت أمانة الأونسيترال سلسلة من فعاليات التوعية وأنشطة المساعدة التقنية للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية البيع في الفترة 2020-2021 ("CISG@40"). وكان من المقرر تنظيم ست وثلاثين فعالية للتوعية منذ الفعالية الأولى التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2019 حتى 1 نيسان/أبريل 2021، تشمل كل المناطق. وسعت الأنشطة المتعلقة بالاحتفال بهذه الذكرى "CISG@40" إلى تحقيق عدة أهداف. وكان أحد الأهداف يتمثل في تحديد وتشجيع الدول الأطراف الجديدة المحتملة في اتفاقية البيع والمعاهدات ذات الصلة، ودعم وتعزيز عملية اعتماد المعاهدات، وتوسيع نطاق تغطية اتفاقية البيع عن طريق دعم عملية سحب الإعلانات والتمديدات الإقليمية الخاصة بالدول الأطراف حالياً. وتُتاح معلومات عن اتفاقية البيع والفعاليات والأنشطة التي تحي الذكرى الأربعين على موقع الأونسيترال الشبكي.⁽⁵⁾

اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، 1974)،⁽⁶⁾ بصيغتها المعدلة بالبروتوكول المؤرخ 11 نيسان/أبريل 1980 (فيينا). 23 دولة طرفاً؛ بصيغتها غير المعدلة: 30 دولة طرفاً؛⁽⁷⁾ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980).⁽⁸⁾ اتخذ إجراء جديد في البرتغال (انضمام)؛ 94 دولة طرفاً؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيتين على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/salegoods>).

(5) <https://uncitral.un.org/cisg40>

(6) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, No. 26119, p. 3

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, No. 26121, p. 99

(8) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1489, No. 25567, p. 3

(ب) في مجال تسوية المنازعات

7- ركز عمل الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات على توفير إطار قانوني شامل لحل المنازعات عبر الحدود عن طريق التحكيم والوساطة. وقد تحقق ذلك من خلال إعداد اتفاقيات وقواعد تعاقدية موجهة للأطراف لاعتمادها في حل المنازعات، وإعداد قوانين نموذجية لمساعدة الدول على إصلاح قوانينها، وتقديم إرشادات أخرى ذات صلة إلى الأطراف وكذلك إلى مؤسسات.

اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958).⁽⁹⁾ اتخذت إجراءات جديدة في إثيوبيا (انضمام) وبالاو (انضمام) وبليز (انضمام) وتونغا (انضمام) وسيراليون (انضمام) وملاوي (انضمام)؛ 168 دولة طرفاً؛

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985)،⁽¹⁰⁾ مع التعديلات التي اعتُمدت في عام 2006.⁽¹¹⁾ اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي في 85 دولة فيما مجموعه 118 ولاية قضائية. واعتمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في أوزبكستان (2021) وبربادوس (2007)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (2018)⁽¹²⁾ (المعدل للقانون النموذجي للتوفيق التجاري الدولي، (2002)).⁽¹³⁾ اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو متأثرة به في 33 دولة فيما مجموعه 45 ولاية قضائية؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، 2014).⁽¹⁴⁾ اتخذت إجراءات جديدة في أستراليا (تصديق) وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) (تصديق)؛ 7 دول أطراف؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (نيويورك، 2018).⁽¹⁵⁾ اتخذت إجراءات جديدة في إكوادور (تصديق) وبيلاروس (موافقة) وغانا (توقيع) والمملكة العربية السعودية (تصديق)؛ 53 دولة موقعة؛ 6 دول أطراف. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 12 أيلول/سبتمبر 2020؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيات والقوانين النموذجيين على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/mediation> و <https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration>).

(ج) في مجال التعاقد الحكومي

8- بدأت الأونسيترال العمل في مجال التعاقد الحكومي في عام 1986. وتنفذ القوانين النموذجية المبادئ والإجراءات المتفق عليها على نطاق واسع من أجل تحقيق أفضل مردود من المبالغ المصروفة، وتجنب الاستغلال، وتيسير الاشتراء العمومي عبر الحدود. وصُمم القانون النموذجي لعام 2011 أيضاً لكي يتيح للدول

(9) United Nations, *Treaty Series*, vol. 330, No. 4739, p. 3

(10) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم 17 (A/40/17)، المرفق الأول.

(11) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.V.4.

(12) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/73/17)، المرفق الثاني.

(13) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 17 (A/57/17)، المرفق الأول.

(14) قرار الجمعية العامة 116/69، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى 3 دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(15) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/73/17)، المرفق الأول.

تنفيذ المتطلبات المتعلقة بالاشتراء الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية، واتفاقات دولية أخرى.

قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (2011).⁽¹⁶⁾ يشكل قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، بصيغته المعتمدة في عام 2011، الأساس لقوانين ولوائح الاشتراء العمومي، أو هو مجسد في تلك القوانين واللوائح، في 26 دولة و6 منظمات دولية، وإن كان هناك تباين في مدى إدراج أحكام القانون النموذجي في الإطار التنظيمي الناتج عن ذلك، حيث إن ذلك الإطار يجسد أيضا التقاليد القانونية والسياسة الوطنية وغير ذلك من الأهداف. ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/procurement>).

(د) في مجال الأعمال المصرفية والمدفوعات

9- أعدت الأونسيترال نصوصا تتعلق بالمدفوعات الدولية تهدف إلى تحديث القواعد ذات الصلة وتنسيقها. وقد أسفر هذا العمل عن إعداد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإنذنية الدولية (1988) واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (1995)، واعتماد القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (1992).

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإنذنية الدولية (نيويورك، 1988).⁽¹⁷⁾
5 دول أطراف؛

قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (1992)؛⁽¹⁸⁾

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (نيويورك، 1995).⁽¹⁹⁾
8 دول أطراف؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيتين والقانون النموذجي على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/payments>).

(هـ) في مجال المصالح الضمانية

10- أعدت الأونسيترال عددا من الصكوك في مجال المصالح الضمانية، بدءا من اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية، التي توفر قواعد موحدة بشأن إحالة المستحقات الدولية. ومنذ اعتماد نصوص تلك الصكوك، أعدت اللجنة نصوصا إضافية توفر إرشادات شاملة للدول بغرض تنفيذ نظام عصري للمعاملات المضمونة يحكم جميع أنواع الموجودات المنقولة، وتقدم كذلك إرشادات إلى الوكالات المنفذة والأطراف المشاركة في المعاملات المضمونة. ويهدف العمل في مجال المصالح الضمانية إلى زيادة سبل الحصول على ائتمانات مضمونة بيسيرة التكلفة مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

(16) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم 17 (A/66/17)، المرفق الأول.

(17) قرار الجمعية العامة 165/43، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى 10 دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(18) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم 17 (A/47/17)، المرفق الأول.

(19) United Nations, Treaty Series, vol. 2169, No. 38030, p. 163.

اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (نيويورك، 2001).⁽²⁰⁾ دولتان طرفان؛ قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016).⁽²¹⁾ اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تتبع النهج نفسه في 8 دول؛ ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقية والقانون النموذجي على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/securityinterests>).

(و) في مجال الإعسار

11- ركز عمل الأونسيترال في مجال الإعسار في البداية على الاعتراف عبر الحدود بإجراءات الإعسار. وذلك إقراراً بأن إدارة حالات الإعسار عبر الحدود بإنصاف وكفاءة تتطلب في كثير من الأحيان تعاوناً وتنسيقاً عبر الحدود في الإشراف على أموال المدين المعسر وأعماله الواقعة في دول مختلفة وإدارتها بغرض الحيلولة دون إخفاء أو تبديد موجودات المدين، وزيادة إمكانية إنقاذ المؤسسات التي تكون متعثرة مالياً ولكنها قادرة مع ذلك على مواصلة أعمالها، وضمان إدارة حوزة الإعسار بطريقة ذات فائدة قصوى بالنسبة لجميع الأشخاص المعنيين، بمن فيهم المدين ودائنه وموظفوه. وتوفر صكوك الأونسيترال مجموعة من الأحكام التشريعية النموذجية المتسقة دولياً بشأن الإعسار عبر الحدود، التي تحترم النظم الإجرائية والقضائية الوطنية وتحظى بقبول الدول ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997).⁽²²⁾ اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي في 49 دولة فيما مجموعه 52 ولاية قضائية. واعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في البرازيل (2020) وبنما (2016) وميانمار (2020)؛ قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها مع دليل الاشتراع (2018)؛⁽²³⁾

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن إعسار مجموعات المنشآت (2019)؛⁽²⁴⁾ ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/insolvency>).

(ز) في مجال النقل

12- تُرسي نصوص الأونسيترال في مجال النقل نظاماً قانونياً موحداً ينظم ما للشاحنين والناقلين والمرسل إليهم من حقوق وما عليهم من التزامات بمقتضى عقود النقل البحري للبضائع. وقد تناولت هذه النصوص أيضاً مراحل أخرى من عمليات نقل البضائع عبر الحدود باستخدام وسائط متعددة.

(20) قرار الجمعية العامة 81/56، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى خمس دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(21) قرار الجمعية العامة 136/71.

(22) قرار الجمعية العامة 158/52، المرفق.

(23) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.V.8.

(24) قرار الجمعية العامة 184/74.

اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (هامبورغ، 1978).⁽²⁵⁾ اتخذ إجراء جديد في بيو (انضمام)؛ 35 دولة طرفاً؛

اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية (فيينا، 1991).⁽²⁶⁾ 4 دول أطراف؛

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً (نيويورك، 2008).⁽²⁷⁾ اتخذ إجراء جديد في بنن (انضمام)؛ 5 دول أطراف؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيات على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/transportgoods>).

(ح) في مجال التجارة الإلكترونية

13- تمكّن نصوص الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية من استخدام الوسائل الإلكترونية في عدد كبير من الولايات القضائية. وتستند هذه النصوص إلى مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة وتتناول جملة مسائل منها المعاملات الإلكترونية والتعاقد الإلكتروني، والتوقيعات الإلكترونية، وتبادل الخطابات الإلكترونية عبر الحدود، والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وهي جميعاً من العناصر الأساسية في الاقتصاد الرقمي. وتتبع نصوص الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية نهجاً محايداً تجاه التكنولوجيا يمكنه أن يستوعب التكنولوجيات الناشئة والتي ستحدث في المستقبل.

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005).⁽²⁸⁾ اتخذت إجراءات جديدة في البحرين (تصديق) وكيريباس (انضمام) ومنغوليا (انضمام)؛ 15 دولة طرفاً؛

واعتمدت قوانين وطنية مشترعة للأحكام الموضوعية للاتفاقية في 21 دولة. واعتمدت تشريعات وطنية جديدة تستند إلى الاتفاقية في بوتسوانا (2014) وغرينادا (2013)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996).⁽²⁹⁾ اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو متأثرة به في 76 دولة في ما مجموعه 155 ولاية قضائية. واعتمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في سوق أبوظبي العالمي (2021)، وبوتسوانا (2014)، والسلفادور (2021)، وسيراليون (2019) وغرينادا (2013)؛

(25) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1695, No. 29215, p. 3

(26) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن مسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية، فيينا، 2-19 نيسان/أبريل 1991 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.XI.3)، الجزء الأول، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى خمس دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(27) قرار الجمعية العامة 122/63، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى 20 دولة طرفاً ليبدأ نفاذها.

(28) قرار الجمعية العامة 21/60، المرفق.

(29) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.V.4.

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001).⁽³⁰⁾ اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو متأثرة به في 35 دولة. واعتمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في بوتسوانا (2014)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017).⁽³¹⁾ اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو متأثرة به في دولتين فيما مجموعه 3 ولايات قضائية. واعتمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في سوق أبوظبي العالمي (2021) وسنغافورة (2021)؛ ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقية والقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce>).

ثالثاً - حالة نصوص الأونسيترال الأخرى

ألف - قواعد الأونسيترال للتحكيم

14 - قدمت الأونسيترال جدولاً يعرض قائمة غير حصرية بمراكز التحكيم التي: '1' لديها قواعد مؤسسية تستند إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو مستوحاة منها، و/أو '2' تدير إجراءات تحكيم أو تقدم خدمات إدارية بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم، و/أو '3' تعمل باعتبارها سلطة تعيين بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم.⁽³²⁾ وهذا الجدول متاح على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/contractualtexts/arbitration/>).

باء - قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (تاريخ بدء النفاذ: 1 نيسان/أبريل 2014)

15 - دخلت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("اتفاقية موريشيوس") حيز النفاذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وحسبما ذكر في الفقرة 7 أعلاه، انضمت أستراليا وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) إلى سويسرا وغامبيا والكاميرون وكندا وموريشيوس بصفتها دولتين مصدقتين على الاتفاقية.⁽³³⁾ ولذلك، فإن قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("قواعد الشفافية") تنطبق على 120 اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية التي تتضمن آلية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والتي أُبلغ عن إبرامها منذ عام 2014، وعلى المنازعات التي تنشأ في إطار 220 اتفاقاً إضافياً تكون الدول المذكورة أعلاه أطرافاً فيها عندما يوافق المدعي على تطبيقها. ويتجه الاتجاه لزيادة الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: فقد أظهر استعراض أن 87 اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية تتضمن قواعد الشفافية عن طريق الإحالة إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم، وأن 36 معاهدة من تلك المعاهدات الـ 87 تتضمن أحكاماً إضافية بشأن الشفافية في حال انطباق قواعد تحكيم

(30) قرار الجمعية العامة 80/56، المرفق.

(31) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.V.5.

(32) تُدعى مراكز التحكيم التي تود تقديم معلومات محدثة لإضافتها إلى هذا الجدول إلى الاتصال بالأمانة. ولا تُحدث محتويات هذا الجدول إلا على الموقع الشبكي للأونسيترال، وذلك على أساس سنوي.

(33) لم تبد أي من هذه الدول تحفظات على الاتفاقية.

أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن 10 معاهدات من المعاهدات الـ 32 التي تستبعد تطبيق قواعد الشفافية تتضمن مع ذلك بعض العناصر المتعلقة بالشفافية.

16- وقد أنشئت جهة إيداع للمعلومات المنشورة في إطار القواعد المتعلقة بالشفافية بموجب المادة 8 من هذه القواعد. ومنذ عام 2016، تُشغل جهة إيداع المعلومات عن طريق أمانة اللجنة بتمويل كامل من تبرعات مَقَّمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق أوبك).⁽³⁴⁾ وفي عام 2020، لاحظت الجمعية العامة بارتياح التزام المفوضية الأوروبية المتجدد بتوفير التمويل لمدة ثلاث سنوات، مما يسمح باستمرار تشغيل جهة إيداع المعلومات. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل عمله، عن طريق أمانة اللجنة، بتمويل كامل من التبرعات، حتى نهاية عام 2023، وأن يبقي الجمعية العامة على علم بالتطورات.⁽³⁵⁾ وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة تعاونها مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (المكلفة من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية ضمن إطار مبادرة "الصندوق الإقليمي المفتوح لإصلاح القوانين") بهدف الترويج لاستخدام معايير الشفافية⁽³⁶⁾ في جنوب شرق أوروبا. وقدمت الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية أيضا دعما لسجل الشفافية، بهدف تعزيز معايير الشفافية ومن ثم الحوكمة الرشيدة، مع التركيز بصفة خاصة على الدول الأفريقية.

17- وترد في الجدول التالي قائمة غير حصرية بمعاهدات الاستثمار التي استُعرضت منذ صدور التقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة (A/CN.9/1020) في 1 نيسان/أبريل 2020. وترد في الجدول التالي قائمة بمعاهدات تنطبق فيها قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية أو أحكام مصوغة على غرار قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتستند هذه القائمة إلى قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية التي يتعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).⁽³⁷⁾ والجدول الكامل متاح على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards/status).

المعاهدة	التوقيع	بدء النفاذ	المواد ذات الصلة
هنغاريا-قيرغيزستان			
الاتفاق المبرم بين حكومة هنغاريا وحكومة جمهورية قيرغيزستان بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2020/09/29		المادة 9-3 (ج) المادة 11*
اليابان-المغرب			
الاتفاق المبرم بين المملكة المغربية واليابان بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها	2020/01/08		المادة 16-4 (ج) المادة 11*
إيران (جمهورية-الإسلامية)-جمهورية نيكاراغوا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية نيكاراغوا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2019/08/10		المادة 12-2

(34) الوثيقة A/CN.9/1015، الفقرات 1-8.

(35) قرار اتخذته الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تقرير اللجنة السادسة (A/RES/75/133) الفقرتان 4 و5.

(36) تشير معايير الأونسيترال للشفافية إلى اتفاقية موريثيوس وقواعد الشفافية وسجل الشفافية.

(37) International Investment Agreements Navigator، متاح على الرابط: <http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA>.

المعاهدة	التوقيع	بدء النفاذ	المواد ذات الصلة
الاتحاد الأوروبي-فييت نام			
اتفاق حماية الاستثمار المبرم بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء	2019/06/30		المادة 3-28 (ي)، (ك) **
فيه، من جهة، وجمهورية فييت نام الاشتراكية، من جهة ثانية			المادة 3-46 *
الهند-قيرغيزستان			
معاهدة الاستثمار الثنائية المبرمة بين حكومة جمهورية قيرغيزستان	2019/06/14		المادة 1-16 (ج)
وحكومة جمهورية الهند			المادة 22 *
أستراليا-أوروغواي			
الاتفاق المبرم بين أستراليا وجمهورية أوروغواي الشرقية بشأن تشجيع	2019/04/05		المادة 1-14 (ح)
الاستثمارات وحمايتها			المادة 14-19 *
كابو فيردي-هنغاريا			
الاتفاق المبرم بين حكومة هنغاريا وحكومة جمهورية كابو فيردي	2019/03/28		المادة 3-9 (ج)
بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة			المادة 11 *
أستراليا-هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة التابعة للصين			
اتفاق الاستثمار المبرم بين حكومة أستراليا وحكومة منطقة هونغ	2019/03/26		المادة 3-24 (أ)
كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية			المادة 30 *
أستراليا-إندونيسيا			
اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة المبرم بين إندونيسيا	2019/03/04		المادة 14-31 *
وأستراليا (IA-CEPA)			
بيلاروس-هنغاريا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية بيلاروس وحكومة هنغاريا	2019/01/14	2019/09/28	المادة 3-9 (ج)
بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة			المادة 11 *
كمبوديا-تركيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة مملكة كمبوديا	2018/10/21		المادة 2-9 (ب) '2'
بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات			
ليتوانيا-تركيا			
الاتفاق بين حكومة جمهورية ليتوانيا وحكومة جمهورية تركيا	2018/10/28		المادة 12-15 ** (ليتوانيا)
بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات			
اليابان-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين اليابان والإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع	2018/04/30		المادة 4-17 (ج)
الاستثمارات وحمايتها			المادة 17-20 *
أستراليا وبروني دار السلام وكندا وتشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك وبيرو ونيوزيلندا وسنغافورة وفييت نام			
الاتفاق الشامل والتدرجي بشأن شراكة المحيط الهادئ	2018/03/08	2018/12/30	المادة 4-19-9 (ج)
		(أستراليا وكندا واليابان	المادة 9-23 و 24 *
		والمكسيك ونيوزيلندا	
		وسنغافورة)،	
		2019/01/14	
		(بين كندا وفييت نام)	

المعاهدة	التوقيع	بدء النفاذ	المواد ذات الصلة
مالي-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية مالي وحكومة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2018/03/06		المادة 11 (4) (ب)
مالي-تركيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية مالي وحكومة جمهورية تركيا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2018/03/02		المادة 10-2 (ب) '2'
أرمينيا-اليابان			
الاتفاق المبرم بين اليابان وجمهورية أرمينيا بشأن تحرير الاستثمار وتشجيعه وحمايته	2018/02/14		المادة 24-4 (ج) المادة 17-24 *
أستراليا-بيرو			
الاتفاق بين أستراليا وحكومة جمهورية بيرو بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها	2018/02/12		المادة 8-20-4 (ج) المادة 8-25 *
تركيا-أوزبكستان			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية أوزبكستان وحكومة جمهورية تركيا بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2017/10/25		المادة 10-4 (ج)
تركيا-أوكرانيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة أوكرانيا وحكومة جمهورية تركيا بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2017/10/09	2018/09/06	المادة 10-3 (ج)
هنغاريا-طاجيكستان			
الاتفاق المبرم بين هنغاريا وجمهورية طاجيكستان بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2017/09/18	2018/11/04	المادة 8-2 (ج)
بوروندي-تركيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة جمهورية بوروندي بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2017/06/10		المادة 10-3 (ج)
أنغولا-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية أنغولا وحكومة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2017/04/05		المادة 11-3 (ب)
بيلاروس-السودان			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية بيلاروس وحكومة جمهورية السودان بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2017/01/17		المادة 8-2 (ج)
باراغواي-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين جمهورية باراغواي والإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2017/01/16		المادة 9-2 (ب) '2'
نيجيريا-المغرب			
الاتفاق المبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية بشأن ترويج الاستثمار وحمايته المتبادلين	2016/12/03		المادة 27 (1) (ب) المادة 10-5 *

المعاهدة	التوقيع	بدء النفاذ	المواد ذات الصلة
إثيوبيا-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين حكومة إثيوبيا وحكومة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2016/12/03		المادة 4-5 (ج)
سلوفاكيا-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين الجمهورية السلوفاكية والإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2016/09/22	2018/02/05	المادة 1-17 (د) المادة 24-1** (الجمهورية السلوفاكية)
أرمينيا-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية أرمينيا وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2016/07/22	2017/11/21	المادة 4-10 (د)
غانا-تركيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة جمهورية غانا بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2016/03/01		المادة 5-14 (ب)
كوت ديفوار-تركيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة تركيا وحكومة جمهورية كوت ديفوار بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2016/02/29		المادة 3-10 (ب) '2'
إيران (جمهورية-الإسلامية)-سنغافورة			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية سنغافورة وحكومة جمهورية إيران الإسلامية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2016/02/29	2018/02/28	المادة 4-11 (ب)
نيجيريا-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وحكومة الإمارات العربية المتحدة بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2016/01/18		المادة 2-10 (ج)
كمبوديا-هنغاريا			
الاتفاق المبرم بين هنغاريا ومملكة كمبوديا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2016/01/14	2017/08/30	المادة 3-8 (د)
أندورا-الإمارات العربية المتحدة			
اتفاق بين الإمارة أندورا والإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2015/07/28	2017/08/01	المادة 3-9 (د)
أستراليا-الصين			
اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة أستراليا وجمهورية الصين الشعبية	2015/06/17	2015/12/20	المادة 9-10 و 12-9 (ج)*
كمبوديا-الاتحاد الروسي			
الاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة مملكة كمبوديا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2015/03/03	2016/03/07	المادة 2-8 (ب)
تايلند-الإمارات العربية المتحدة			
الاتفاق المبرم بين حكومة مملكة تايلند وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها	2015/02/23	2016/12/16	المادة 2-10 (ب) '3'

المعاهدة	التوقيع	بدء النفاذ	المواد ذات الصلة
اليابان-منغوليا			
الاتفاق المبرم بين اليابان ومنغوليا بشأن شراكة اقتصادية	2015/02/10	2016/06/07	المادة 10-13-4 (ج)، المادة 10-19*
كولومبيا-فرنسا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية كولومبيا وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2014/07/10		المادة 15-4 (ب)، المادة 15-12**
اليونان-الكويت			
الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الهيلينية وحكومة دولة الكويت بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2014/06/12	2019/03/28	المادة 9-3 (ب)
جمهورية كوريا-ميانمار			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة اتحاد ميانمار بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها	2014/06/05	2018/10/31	المادة 11-2 (ب) '3'
كينيا-تركيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية كينيا وحكومة جمهورية تركيا بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2014/04/08		المادة 9-2 (ج)
أستراليا-جمهورية كوريا			
الاتفاق المبرم بين أستراليا وجمهورية كوريا بشأن التجارة الحرة	2014/04/08	2014/12/12	المادة 11-16-3 (ج) المادة 11-21*

* تنص على حكم تعاهدي محدد بشأن الشفافية.

** تنص على تطبيق قواعد الشفافية، ما لم تقرر الأطراف المتنازعة غير ذلك.